

تخوم الدلالة بين المحايثة والتأويل

عند المناطقة العرب

بن مسعود محمد العرابي*

إذا كان المنطق الواصف يختص بتقويم العبارة المنطقية ووصفها، من خلال النظر في دلالة الحدود والتعاريف، كان لزاما ربط نظرية التعريف لدى المناطقة العرب بمفهوم الدلالة، فمعرفةنا لنظرية الدلالة ومفهومها حول الألفاظ المنطقية وعباراتها سيساعدنا على فهم نظرية التعريف المنطقية بمختلف توجهاتها سواء كما قدمها المتقدمون أم المتأخرون من المناطقة العرب. ومتى علمنا هذا علمنا أنه من الإضرار المخل بفهم نظرية التعريف إهمال التعرض إلى مفهوم الدلالة وتوجهاتها بوصفها محددًا معرفيًا يقف وراء الكثير من تلك الآراء حول اللغة الواصفة وضروبها، كما لا يؤاخذ علينا فيما نحن بصده اعتمادنا في إظهار حداثة تلك المتصورات ألفاظًا سيميائية حديثة لم يكن للقدماء من علمائنا عهد بها.

لا تكاد تنفصل وظيفة اللغة عند المناطقة العرب عن تحديد دلالة الألفاظ تحديداً سيميائياً، فقد ذكر فيما تقدم عن ابن سينا أنه يحدد التعريف انطلاقاً من طبيعته السيميائية؛ بكونه قد ((يكون كلاماً، وقد يكون إشارة))¹. فالتعريف بالكلام هو الذي يعتمد على العلامة اللسانية الواصفة، أما التعريف بالإشارة فهو الذي يعتمد على العلامات غير اللسانية.

لقد صار يؤكد بدهاءة ارتباط نظرية التعريف المنطقية بمباحث الدلالة وصنوفها، لهذا تتفق المصنفات المنطقية العربية على أن المنطق مرتبط أشد الارتباط باللغة أو النطق بالوجه الذي يفيد أن مرامه يقتضي تقويم اللسان وتسديده إلى إنتاج أقوال صحيحة صائبة مباحة للخطأ، وذلك من منطلق أن المنطق ((أصل معناه النطق اللساني وإدراك المعقولات...)) ثم نقل للقواعد المخصوصة التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في فكره، لتسديدها النطق والإدراك وسلوكها بهما سبيل السداد))². ومتى علمنا هذا، علمنا أن المنطق لا يضطلع بتقويم ما هو متصور في الأذهان إلا بتقويم ما هو صادر عن اللسان؛ لأن الغرض منه ((التمييز بين الصدق والكذب في الأقوال))³. وعليه فالمنطق واللغة سيان وصنوان لا يفترقان، بل إن المنطق صناعة سيميائية كفيلة بأن تجعل الفكر قابلاً للاستكشاف عن طريق العلامات اللغوية التي تصبح موضوعات يسعى إلى تمثلها والحكم عنها. وبما أن ((الصدق والكذب ... ليس لهما من دلالة إلا دلالة الإشارات والرموز. ويكون الحكم، من حيث كونه في ماهيته متعلقاً بشيء يقبس نفسه به))⁴. فإن المنطق سيتبرم بتحديد الشروط التي يجب أن تتوافر في اللغة حتى تكون صحيحة من حيث دلالتها على ما تعبر عنه تعبيراً وجودياً.

* - باحث وأكاديمي - جامعة الجلفة - الجزائر -

وعليه غدت إشكالية الدلالة اللغوية بؤرة التفكير المنطقي التي كلت أفهام المناطقة، ومن ثمة تبرمت جهودهم بشرح الألفاظ أو "الحدود" المنطقية ودلالاتها أو ما سماه الأبهري⁵ "الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة" المتوقفة على اللفظ وأقسامه والدلالة وأقسامها. ولما كانت معرفة هذه الألفاظ المتصوراتية يتوقف على معرفة الدلالات اللفظية ابتداءً علماؤنا بحد الدلالة؛ لأنه ((لما كان النظر فيها من حيث إنها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة)).⁶ وعليه صح امتناع معرفة المؤلفات بلا معرفة الألفاظ وأحوالها، مما يوجب البحث في الألفاظ بوصفها معقولات ثوان؛ ((فكان اللائق ذكر مباحث اللفظ قبل مباحث الدلالة، وحاصل الدفع أن اللفظ منظور له من حيث إنه يدل على المعنى، فالملتفت إليه في الحقيقة إنما هو دلالته على المعنى لا غيرها، فكان تقديم الدلالة هو اللائق)).⁷ مع ضرورة انعدام النظر إليها بأنها خاصة بلغة بعينها، وإنما بكونها كلييات مشتركة بين اللغات قاطبة.

- التعريف السيميائي للدلالة:

يعد مفهوم الدلالة عند العرب مفهوماً سيميائياً عاماً لانعدام اختصاصه بمجال دون مجال آخر، ولا سيما أنه يتموضع في مفترق الطرق بين علوم عدة تشتمل حسب التهانوي على علوم العربية والمناظرة والميزان، ولعل هذا أصل سيميائيتها وعموم معناها، فالدلالة ((كون الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)).⁸ أو هي ((فهم أمر من أمر)).⁹ وسيميائية هذا الحد للدلالة تأتيه من جهتين هما:

1- اشتراكه بين علوم عديدة وتلافيه حولها كلها.

2- هذا التعريف يبادر بإطلاق لفظ الدلالة على الأشياء بعمومها ((فلما كان لمطلق الدلالة عبر بلفظ شيء حتى ينطبق التعريف على أقسام الدلالة كلها)).¹⁰ وهو ما يتساق مع حد أهل السيميائيات بأن العلامة تشتمل على الأشياء الدالة برمتها.

وعند محاولتنا تفصيل هذه الحدود وبيانها، نلفي أن كلا الحدين يؤكدان على خصيصة حصول العلم أو الفهم في حد الدلالة من علاقة ثنائية تحصرهما في الدال والمدلول، فيلزم ((العلم بالأول العلم بالثاني)).¹¹ وفي هذا لا يمكن أن تكون هناك دلالة في غياب دال ومدلول، وعلاقة بينهما تعلق إسناد الواحد منهما إلى الآخر؛ لأن ((الدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به)).¹² ومن هنا كانت هذه ((العلاقة سبب الدلالة)).¹³ التي هي ناتج علاقة داخلية لا تستعيز بغير مفهوم العلاقة الخالصة لحصولها بين متضايقين.

- إنتاج الدلالة وفهمها:

إن تصور العلاقة بين الدال والمدلول وفهمها لدى المناطقة العرب أفرز إشكالات عديدة، تتبوار كلها حول أصل الدلالة ومردها، أو ما سماه سعد الدين التفتازاني ((فرع تفسير الدلالة))¹⁴ سواء باشتراط اللزوم الذهني أم عدمه، وهذا ما يلخصه لنا زكريا الأنصاري في قوله: ((ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى، بل بينهما وبين السامع، اعتبرت إضافتها تارة إلى اللفظ، فتفسر بذلك وتارة إلى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه، أي انفهامه، وتارة إلى السامع بفهمه المعنى أي انتقال ذهنه إليه)).¹⁵ ولعل وجهات النظر هذه تنم عن رؤية شمولية تراعي أبعاد العلامة وتمظهراتها بحسب أطرافها، مما يجعلنا نؤكد أن هذه التصورات هي تصورات متكاملة وليست متناقضة؛ لأننا في كل حالة من الحالات الثلاثة نلفي وجهة نظر ما نطل بها على صرح من صروح الدلالة ووجهاتها، هذا إذا علما بأن ((فهم

المعنى من اللفظ مهما سمع للعلم بالوضع اشترط اللزوم الذهني ومنع وجود الدلالة في أنواع المجازات المذكورة كأصحاب الميزان ، ومن قال: إنها فهم المعنى من اللفظ إذا سمع للعلم بالوضع واكتفى بالفهم في الجملة لم يشترط كأصحاب العربية))16. وهذا ما يجعلنا نقر بأن المطلوب من الدلالة يختلف بين أهل اللسان وأهل الميزان17؛ لأن المناطق لم يكن يهمهم سوى تحديد أبعاد العلاقة اللزومية بين الدال والمدلول، في حين أن اللغويين لا يبحثون أبعاد هاته العلاقة المجردة إلا في حدود ما يستقر في فهم مستعملها.

ومادامت الدلالة ((صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بابنه، فإذا فسرت بالانتقال من اللفظ إلى المعنى أو بأحد الفهمين، لم يلتبس على ذي مسكة أن الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ، لكنها منبئة إنباء ظاهرا على حالة قائمة به، هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكر، وتلك الحيثية هي الدلالة)).18 إن هذا الضرب من الانتقال يدفع إلى النظر بأن الدلالة هي عبارة عن علاقة ثلاثية تعكس علاقة الواحد بالثاني والثالث غير القابل للاختزال إلى ما هو أقل من ذلك، فهناك الدال الذي هو اللفظ بوصفه أولا أو واحدا يستتبع فهمه فهم الثاني الذي هو المدلول (مفهومية المعنى) أو موضوع الدلالة. لكننا لا يمكن أن نتعرف عن الدلالة في غياب الفهم بوصفه ثالثا يرجع إليه تأويل الدلالة.

إذا كان اللفظ كما قيل يترتب عنه ما يترتب من علاقات (انتقال) فهو بمثابة الممثل الحامل للدلالة الذي يخلق في عقل الفاهم شيئا ما أو مدلولاً ينبئ عن حالة قائمة به، إن ما يحدث من انفعال لفظ هو مؤول للفظ الذي يحل محل الموضوع أو ما اصطلاح عليه في النص السابق مفهومية المعنى. والظاهر أن المتبادر من مفهومية المعنى إحالته إلى الانفتاح الدلالي وتعددده، الذي يمكن أن يستفاد من صيغة المفعول التي جاء على وزنها، ولعله ما يتلاق مع فلسفة الدلالات المفتوحة التي أرسى دعائمها في التاريخ السيميائي شارل سندرس بورس.

إلا أن هذه التوجه في فهم الدلالة لم يلق الوجه الأكمل له لدى بعض المناطق وبخاصة المتأخرين منهم، الذين تشيعوا إلى النزعة التصويرية الخالصة من منطلق تسليمهم بوجود النظر إلى الدلالة على أنها أمر قبلي سابق عن الفهم وبعده. ولعل رفضهم الفهم يعود إلى كونه حمالا لأوجه مختلفة، قد ينجر عنها حالات من الاحتمال والالتباس باختلاف الأشخاص من جهة، ومن جهة أخرى؛ لأن ((الشيء الموضوع لمعنى يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه وبعده)).19 على اعتبار أن الدلالة ذات صفة لفظية خالصة علائقية ليس لفهم السامع مدخل فيها، لهذا كله اعترض المتأخرون على تعريف الدلالة بكونها فهم أمر من أمر، ومن ثمة فهي تفتتح عن الوقائع الخارجية المرتبطة بالذات الواصفة لفعل الدلالة ووقعها.

وما دام ((اللفظ يتصف بالدلالة بمجرد وضعه وبعد استعماله، والتعريف يقتضي أنه لا يوصف بهما إلا حال استعماله))20. فإنه ينبغي تعريف الدلالة على أنها ((كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر))21. ولا جرم أن هذا الحد يراعي كينونة الدال في إطار ما يجليه الوضع والاستعمال، لهذا يوصف اللفظ بالدلالة قبل كونه مستعملا وبعدها؛ لأن ما يؤول إليه وبعده يعتبر مجازا باعتبار ما كان22. ومن ثم صار الأولى بالناظر أن يراعي في تعريف الدلالة اللفظ الدال بالوضع لكونه تعريفا يراعي الحقيقة. ولعل هذا ما سيكون ركنا مكينا في قسمتهم للدلالة وتجزئتها إلى مجموعة من الأقسام التصويرية المحايثة التي تراعي النسق اللفظي الدال في حد ذاته.

لقد عدل المناطق عن فهم السامع وتأويله للدلالة وعزفوا عنه بحجة أنه ((مشتمل على الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المنتسبين، فلو توقف فهم المعنى عليه لزم

الدور ... وتوهم الدور ساقط؛ لأن العلم المتقدم علم المدلول مطلقاً والمتأخر علم المدلول من الدال، وأيضا المتقدم هو العلم التصوري والمتأخر هو الالتفات والعلم التصديقي ((23. لهذا نلغي ابن سينا يجعل من الالتفات مرتبة أخيرة في حصول الدلالة وفهمها، فبعد تمكن الدلالة في النفس الإنسانية وترسخها عن طريق الطبع، يتدخل الحس بما أنه صفة للذات المستمعة لتأويلها، ((فكلما أوردته (المقصود هنا المعنى) الحس على النفس التفت إلى معناه))24. ومن هنا يكون حصول العلم بالدلالة هو ((مجرد الالتفات والتوجه))25؛ لأن الدلالة لا تنفك أن تكون خاصية في اللفظ وحده بما هو حامل لمدلول وحسب. وفي هذا تطابق صريح مع ما ارتآه إميل بنفدست بأن العلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة ضرورية غير قابلة للانفكاك.

وفي مقابل هذا كله يرى المتقدمون من المناطق أن ((الدال قبل حصول الفهم منه بالفعل لا يسمى دالا))26؛ لأن الدلالة وصف للدال والفهم وصف للفاهم، ومن ثمة لا يجوز أن نتصور دلالة في ذاتها دون تصور فهمنا لها، بيد أنه إذا كان ((الدال ان فهم أو فهم منه المدلول بالفعل، فلا يرد أن الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة وصف الدال فكيف يعرف الشيء بما يغيره؟))27. وعليه فإن المتقدمين من المناطق يكون ((تفسيرهم تفسير ما هو وصف لأمر بما هو وصف لغيره لهذا فسرها المتأخرون بما علمت))28. لتفادي ما يمكن أن ينجر عن المبادرة بلفظ الفهم يكون أن العلم أسبق من الفهم، لأنه متى ((علم الأول فهم الثاني... لأنه لو لم يعلمه لم يفهم الثاني من الأول أصلا))29. ومن هنا كان مناط الحكم على غلط تعريف المتقدمين أنه يخلط بين ما هو خالص من اللفظ وما ليس منه طورا، وطورا آخر أنه يقتصر على فعل المدلول في ذهن السامع ويقيده بالدال، ((ولا شك أن الذي فهم منه أمر هو الأمر الدال لا غيره، والذي اتصف به غيره إنما هو الفهم لأمر، أي كونه فاهما له لا الفهم منه، أي كونه مفهوما منه فالشخص فاهم لا مفهوم منه))30. وعليه يحاول هذا التحليل الاعتداد بالعلاقة اللزومية التي تسعى إلى تكريس انعدم انفكاك الدال عن المدلول من حيث الوضع، ولا يهم ههنا البتة دور المستقبل وفهمه في تأويل الدلالة؛ لأنه بمجرد الاعتداد به ينفصل الدال عن مدلوله وينزلق في هباء التأويل. ولعل انقسام المناطق العرب في النظر سواء باعتبار الدلالة في ذاتها أم باعتبار فهمها أدى إلى إنتاج نوعين من الدلالة سنطلق عليه ما يعرف السيميائيات المعاصرة بالدلالة الصورية والدلالة التداولية.

- الدلالة الصورية والدلالة التداولية:

لاغرو- إذا- أن رأي المتقدمين ينخرط داخل السيميائيات التداولية التي تراعي القصد الفردية للمتكلمين وأفعالهم، ومن ثمة نلغي أصحابها يراهنون على دور المستمع في تأويل الدلالة وفهمها، ولعل هذا عين ما ذهب إليه شارل سنדרس بورس في كون أن هذه الأفعال الحادثة في الذهن هي من قبيل المؤول الدينامي الذي هو عبارة عن ((الفعل الواقع الذي تحدثه العلامة في الذهن))31. مما يوفر إمكان الربط بين الدال والمدلول باصطلاح المناطق العرب أو الممثل والموضوع باصطلاح بورس، ومعنى هذا أن الدال لا يمكن أن ينسب إلى المدلول صوريا في أثناء الاستعمال، لأن عملية إلحاق الدال بالمدلول لا تتم جزافا، وإنما ترتبهن إلى قاعدة الوضع التي ستبرر لا حقا فهم المستعملين للدلالات، ولاسيما أن ((الفهم كالعلة العادية))32، إذ الفهم هو المقصود بالوضع على تلك الحثية فهو باعث على الجعل كالجلوس بالنسبة إلى صناعة الكرسي، فالدلالة مشتركة بينهما))33. ولهذا كله يكون المؤول أو الفهم الصادر عن الذات المستمعة هو الشرط الثالث لإقامة صرح الدلالة مقيدا بمراد المتكلم ومرامه.

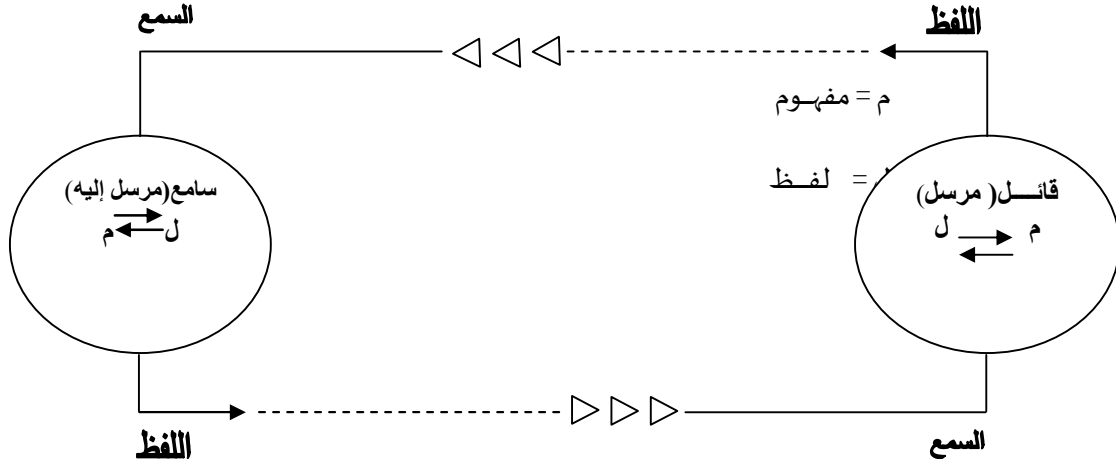
وفي مقابل ما سبق فإن رأي المتأخرين يمكن أن ينخرط داخل السيميائيات الصورية، لأن ((الدلالة المعتمدة في هذا الفن ما كانت كلية))34. وأما إذا فهم من اللفظ في بعض الأوقات بواسطة قرينة، فأصحاب هذا الفن لا يحكمون

بأنه دال عليه بخلاف أهل العربية والأصول ((35. التي يمكن أن تنتج من علاقة ثنائية صورية لزومية قائمة بين الدال والمدلول وحسب؛ لأن رسوخ الدلالات الكلية وتثبيتها لا يمكن أن يكون إلا بضرورة القول بعدم انفكاك الدوال عن المدلولات بطريقة ثنائية يكون كل دال منها موضوع إزاء مدلول آخر ويعينه تعيينا مباشرا، على اعتبار أن ((الوضع تعيين الشيء ليدل على شيء آخر من غير قرينة))36. مع العلم أن المراد ههنا ((التعيين والجعل لا الحصر))37، لهذا ((لا يصح إدخال المجاز فيه))38. لأنه لا يكون دالا بتمام ما وضع إليه اللفظ في جميع الأوقات إلا بنصب القرينة39 حسب الدسوقي.

وإذا رمنا تقريبا هذا المتصور بالمصطلح السيميائي المعاصر يمكن أن نعبر عن هذا الاتجاه بالدلالة التعينية أو التامة في مقابل الدلالة الإيحائية التي سنلخصها حاضرة فيما يدعى بالسيميائيات التداولية. ولعل أجل ما يبرر إلحاق الدلالة إلى اللفظ لدى المناطقة يؤكد تلك الصعوبة التي يمكن أن تعترض استساغة المتصورات المجردة وفهمها، فالمعاني المنطقية لا تكون معلومة خارج جملة الألفاظ المنطقية المحددة لها.

يشير القرافي إلى أن العملية التواصلية كانت عماد تبني تفسير الدلالة وتأويلها لدى ما يمكن تسميتهم بأصحاب اتجاه السيميائيات التداولية، فمن الضروري أن ينهض مفهوم الدلالة على دعائم الفهم من دون إكراه، بل على التواصل أن يسهم إسهاما جادا في استبانته الدلالة وتقريبها من الأذهان على أساس وضعها في عالم الأعيان، وإلا تحولت إلى خيالات وأوهام معدومة، ومن ثمة ((إذا دار اللفظ بين المتخاطبين فإن فهم منه شيء قيل: دل عليه وإن لم يفهم منه شيء قيل لم يدل عليه، فدار إطلاق لفظ الدلالة مع وجود الفهم وجودا وعدما، فدل على أنه مسماه))40 وعليه تاليا لا يمكن أن تتموجد الدلالة إلى بوجود الفهم بوصفه فعلا قبليا وبعديا في الآن ذاته، يسهم في إنتاجها المستعمل وتوليدها انطلاقا من استعداداته الذهنية وتراكماته المعرفية في التواصل، الذي سيكون مفزعا حدقا لمعشر السيميائيين حسب ما ارتآه أحمد يوسف في كتابه سيميائيات التواصل وفاعلية الحوار.

يتصور أبو البركات البغدادي الدلالة بوصفها فعلا سيميائيا تداوليا يقوم على التبادل الترجيعي بين المرسل والمرسل إليه في أثناء العملية التواصلية، انطلاقا من أن ((جدل المعنى لا ينفصل عن طبيعة عناصر الخطاطة التواصلية))41 ولا سيما عندما تكون تلك المعاني محكومة بمنطق التشارك في التصورات بين شركاء التواصل، لأن ((كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله، هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يستدل به عليه))42. وعليه فالدلالة لا يمكن فهمها بوصفها صيغا منمنجة تصوريا في غياب وضعها في أسبقها التواصلية طورا، وطورا آخر أن الدلالة بما هي مكونة من شقين دال ومدلول لا يمكن كذلك تصور الدال إلا بارتباطه بالمرسل والمدلول بحصوله لدى المرسل إليه، فالدلالة بجزأها الدال والمدلول لا تنفصل عن جزئي التواصل، المرسل والمرسل إليه.



الدلالة و التواصل عند أبي البركات البغدادي

يشير الجاحظ إلى أن ((المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية محجوبة مكنونة، وموجودة في معاني معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها وأخبارهم عنها واستعمالهم إياها))⁴³. لهذا كله كانت المعاني ليست ذات قيمة في ذاتها كما هي قائمة في نفوس أصحابها، وإنما قيمتها تتجلى من خلال التواصل مع الآخر في إطار التفاعل بين الذوات في تجربة الحياة اليومية، ((فالألفاظ وسائط بين الناطق والسامع))⁴⁴. مادام لا يمكننا استكشاف الصور الذهنية في غياب تمظهرها عبر مجموعة من الدوال اللفظية التي تشكل نقطة التقاء الذوات الإنسانية وتفاعلها.

ولهذا يراهن الجاحظ على سيميائية البيان بكونه فعلا تواصليا متعدد علامته في ذلك من لفظية وغير لفظية، فالعلامة تظهر المعنى وتبين عنه بحسب ما يقتضيه الوضع التواصلية بين المرسل والمرسل إليه. إن الأبعاد السيميائية للتواصل بما هي فعل دال دفعت بالجاحظ إلى الاعتقاد بأن البيان ((اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع))⁴⁵. ومن هنا تظهر الغاية الكبرى للتواصل أنها حصول الإفادة بين شركاء التواصل مهما تعددت العلامات المتوسل بها في ذلك.

لهذا كله كان كل شيء يحقق معنى هو عبارة عن لغة حقها من البيان محفوظ، فالعلامات غير لغوية ((ما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط، وبعد فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صور معروفة، وولية موصوفة، على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها، وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح، مرفق كبير ومعونة حاضرة، في أمور يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص))⁴⁶. وعليه يمكن للتواصل أن يقوم بواسطة أنساق مختلفة، إلا أن الإشكال يتمحور حول إمكان أن يكون هناك نسقا بدل نسق آخر في التعبير عن أغراض معينة دون أغراض أخرى، ((ففي

الوقت الذي تسمح فيه الوضعية للمرسل باختيار نسق بدل نسق آخر، فإن هذا النسق يصير واقعا ذا دلالة، وبهذا النسق يهتم السيميولوجي))47. وبخاصة أن البيان عند الجاحظ يبين عن تلك الاختيارات الرزينة لإيضاح المعنى، ينضاف إلى ذلك أن العلامات اللسانية تمتلك معنى تعيينيا في أثناء التواصل، لارتباطها بمقاصد محددة تنهض على صحة التقسيم وتخير اللفظ وترتيب النظم وتقريب المراد))48. كما أم بها صاحبها وتوخاه من معان على سبيل البرهان بالإتيان بالبيان.

ومن هنا تحتاج الدلالة إلى التواصل احتياجا الحي للهواء والماء والغذاء، لأنه متى أمكننا ملازمة الدلالة للتواصل أمكننا فهمها فهما بتوسط تلك المناسبة القائمة على الوضع أو السنن المشترك، الذي يحفظ انتقال المتصورات الذهنية من عقل إلى آخر وإفادتها بتوسط الألفاظ، إذ يقتضي كل قول دال سياقه الذي يتناسب معه، لهذا وجب أن لا ينظر إلى الألفاظ بوصفها كيانات مجردة، وإنما بوصفها كيانات تواصلية تداولية بحسب المنظورات المتنوعة باختلاف أطرافها ومجالاتها الزمنية والمكانية التي تصدر في خضمها، والمقتضيات السياقية المتجددة التي ترد فيها بعد انمحاء كل قول في الزمن.

- الدلالة التعينية والدلالة الإيحائية:

من الأحكام الجارية مجرى المسلمات، أن المنطق ينماز بصرامة منهجية بكونه دالا للفكر إلى سبيل العلم الحقيقي، فتصير الدلالة في أذهان متلقيها واضحة لا لبس فيها، بحسب نسبة الصحة في القول الذي يحملها، لهذا كله أظهر المناطق عناية بتقديم المعنى على اللفظ في القول المنطقي، وحينئذ تصير الصحة مناط تقويم القول والحكم عنه حكما منطقيًا يتلقاه المرء جراه بالقبول؛ لأن القبول بما هو فعل يرتبط بالذات المتلقية يحيل إلى السلامة بما هي مرتبطة بالعبارة اللغوية التي لا تقتضي إقحام إلا ما يكون دالا لدلالة حقيقة، ورد ما يمكن أن يكون مسببا للقلق جراء إقحام ما لا ضرورة تدعو إلى إقحامه.

وفي سبيل تحصيل الدلالات الحقيقية ميز علماء العربية بينها وبين الدلالات المجازية التي تخرج إلى المعاني الحاصلة من إضافة مدلول ثان إلى مدلول الدلالة الحقيقية، ومن ثمة أمكن تجزئة الدلالات إلى نوعين بحسب المسلك الموصل إلى ذلك سواء أكانت بدلالة المعنى بذاته المعبر عنه باللفظ أم بواسطة دلالة ثانية49 لا يوصل إليها اللفظ بل يوصل إليها مدلول ذلك اللفظ، وبعبارة أخرى عن طريق مدلول مدلول الدال الذي ينحرف عن سنن اللغة التواصلية ومقاصدها إلى دلالات إيحائية، مع العلم أن هذا ذاته كان مرام السيميائيات الغريماسية التي انصرفت هي الأخرى إلى معنى المعنى. إلا أن هناك فروق بينهما، فإذا كان غريماس يروم البحث عن الأبعاد النسقية الداخل لسانية للمعنى، فإن الجرجاني يروم تحكيم الإواليات التداولية المرتبطة بمقاصد المتكلم وفهم السامع في الآن ذاته.

إذا تبين لنا اعتبار أن المدلول الأول هو علة وجود الظاهرة التواصلية لزم أن يستقر بالاستدلال أنه من جنس الدلالة الوضعية، من حيث هو وسيلة لسد الحاجات التواصلية المقصودة، وذلك من مثل أنك ((إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت خرج زيد))50. فهذه الدلالة محصلة من اللفظ مباشرة دون توسط اعتبارات أخرى خارجة عنه، ذلك أنها تحمل معنى تعيينيا يقرر حقيقة تواصلية لا مشاعة في فهمها.

بيد أن الأغراض الدلالية للفظ قد تنزلق عن المواضع لتكون لها "معان ثوان" فرعية تحصل من استقراء العبارة وإعادة قراءتها، ((أو لا ترى أنك إذا قلت: كثير رماد القدر... فإنك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد

اللفظ، ولكن بدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثان هو غرضك كمعرفة من كثير رماد القدر أنه مضياف)) 51 وبخاصة أن الظاهر من أن العبارة لا تحمل حقيقة تقريرية تعيينية تقضي إثبات حقيقة كثرة الرماد ذاتها بل تروم إثبات ما يقف وراء العبارة اللغوية والمسبب لها فدلّت بذلك على الكرم، فيكون مدلول العبارة واصف لمدلول آخر على سبيل التوسط لمدلول موصوف بمدلول واصف، لأنه دل بالمقصود من المعنى بأسبابه التي تقف وراءه.

ولعل هذا ما يتبرم على إظهار أن المدلول الفرعي مولد توليدا معللا، بكونه محكوما سلفا بالمدلول الأول الذي يضطلع بتقريب المقاصد المتوخاة منه إلى المدلول الثاني، لهذا يشترط التوسط بين المدلول الأول والثاني، فالتوسط هو سبب الانتقال أو العلاقة بين المدلولين، لهذا كله كان المدلول الثاني يفهم على سبيل الاستدلال من المدلول الأول على أغراضه، ومن ثمة كانت الدلالات الإيحائية مرتبطة بالقرائن المعنوية لا اللفظية كما بين ذلك عبد القاهر الجرجاني.

وعليه يتبين لنا من معرفة المدلولات الثوان أن هذا الرأي يعلل عملية الانتقال من مستوى الدلالة التعيينية التي تستفاد من اللفظ في حد ذاته، إلى الدلالة الإيحائية التي تستفاد من مدلول الدال، ولعله ما يستجمع في رؤية كلية انقسام علماء العربية إلى القسمين اللذان أشرنا لهما في البداية حول تفسير الدلالة سواء باللفظ أم بالفهم. ذلك أن الدلالة حسب عبد القاهر الجرجاني تفسر بالأمرين بحسب الغرض المراد منها، لأن طبيعة الدلالة وما تنحوه هو ما يحدد وجه النظر إليها ومنوال تفسيرها.

يري الفارابي في السياق ذاته أنه ((إذا استقرت الألفاظ على المعاني التي جعلت علامات لها فصار واحد واحد لواحد واحد وكثير لواحد أو واحد لكثير، وصارت راتبة على التي جعلت دالة على ذاتها، صار الناس بعد ذلك إلى النسخ والتجوز في العبارة بالألفاظ، فعبر بالمعنى بغير اسمه الذي جعل له أولا وجعل الاسم الذي كان لمعنى ما راتبا له دالا على ذاته عبارة عن شيء آخر متى كان له به تعلق ولو كان يسيرا إما لشبه بعيد وإما لغير ذلك، من غير أن يجعل ذلك راتبا للثاني دالا على ذاته)) 52. وعليه يرى الفارابي أن اللغة الإيحائية ناتجة عن لعبة لغوية يضطلع بها الناس على سبيل النسخ والتجوز، فتكون اللغة الإيحائية عبارة عن سيرورة ناتجة عن فعل التوسع في العبارة داخل اللغة العادية.

تعد الدلالة التعيينية في نظر المناطقة داخلية في قسم دلالة المطابقة بكونها تستعمل ((في المدلول المطابقي من حيث إنه موضوع له بأن قصد منه ذلك، فهو حقيقة، والحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له، واللفظ حينئذ من حيث هي كذلك)) 53، أي كما أثبتنا الواضع واستعملها المتكلمون في اللغة العادية، أما الدلالة الإيحائية فهي التي تقتصر على دلالة التضمن والالتزام، ذلك أن ((اللفظ المستعمل في غير ما وضع له جاز التكلم فيه من معناه الأصلي إلى غيره، فهو محل الجواز، وجازه أيضا سماته الأولى وموضعه الأصلي وكان جازا، أي محتاج المجاز إلى قرينة ليكون صرفه غير الحقيقة ومعينة للمقصود)) 54. ومن ثمة فالدلالة التعيينية قوامها المعنى التعيني الحقيقي العائد للتواضع، أما الدلالة الإيحائية فهي خروج عن حدود المواضعة إلى تعين أوضاع أخرى، ومن ثمة يحمل الدال مدلولاً جديداً.

وفي خاتمة المطاف محصول النتائج يؤكد أن مفهوم الدلالة عند المناطقة العرب يتأسس على أسس ظاهرة تتوحد برمتها إن في المحايثة وإن في التأويل؛ لذلك يمكن أن تعد آراؤهم مسبارا تقاس به الدلالة تقيسا سيميائيا،

وشكلا كليا من أشكال التصريف التأويلي الموجه إلى استفاء مداخل الظاهرة الدلالية. مما يجعل الدلالة بوصفها نسقا سيميائيا تتلون بمنطلقات تتباين مشارها الفكرية، التي تتحكم في توجيهها صوب مقاصد محددة يحددها السياق المؤسس ويعلو بها عن تعميمات التصنيف واعتباطية المفهوم.

الهوامش:

- 1- ابن سينا، منطق المشركيين، تح. أحمد فريد الزاهي ، دار الكتب العلمية ، 2011، بيروت، لبنان، ط1، ص.41.
 - 2- الأبهري ، شرح إيساغوجي ، المكتبة الأزهرية للتراث، 2008، ص.17.
 - 3- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح. رفيق العجم، بيروت ناشرون، بيروت، لبنان، 1996، ج1، ص.35.
 - 4- ماري لويز رور، المنطق والمنطق الشارح، تر محمود يعقوبي، دار الكتاب الحديث، 2009، ص.175.
 - 5- ينظر، الأبهري ، شرح إيساغوجي، المكتبة الأزهرية للتراث، 2008، صص.15.21.
 - 6- التحتاني قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشها، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2010، ص.174.
 - 7- الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، 1936، ص.74.
 - 8- التحتاني قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية. 174.
 - 9- الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام، ص.86.
 - 10- المرجع نفسه، ص.86.
 - 11- الدسوقي ، حاشية على شرح الشمسية ، ص.174.
 - 12- زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي، صص.28.29.
 - 13- الإيجي الصفوي، شرح الغرة في المنطق، ص.116.
- ملاحظة: يورد مبارك حنون هذا النص بصيغة مغلوطة في كتابه " في السيميائيات العربية " ، ويبدو أنه كان نتيجة سهو عن خطأ مطبعي قلب المعنى المراد من النص رأساً على عقب وذلك ما يستشف من هذا الخطأ والذي نصه : ((فالعلاقة سبب لا دلالة))، ومن هنا يمكن أن تكون العلاقة مجرد سبب لحصول الفهم بالدلالة وحدوثها، وهو ما لا يتساوق مع مراد صاحب النص.
- ينظر حنون مبارك، في السيميائيات العربية، قراءة في نصوص قديمة، منشورات سليكي إخوان، طنجة، المغرب، 2001، ص.34.
- 14- التفتازاني سعد الدين، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة، ص.451. يرى التفتازاني أن اختلاف القدماء حول تفسير الدلالة انقسم إلى قسمين من جهة النظر إلى الدلالة في حد ذاتها ، ومن جهة الفهم في حد ذاته ولم يتحدث عما أورده زكريا الأنصاري في قسم ثالث أي باعتبار المعنى، انطلاقاً من اعتبار المعنى تابع للفظ ولا يمكن أن يفهم إلا به.
 - 15- زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي، صص.30.29.
 - 16- الشريف الجرجاني، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة، ص.455.
 - 17- ينظر حنون مبارك، في السيميائيات العربية، قراءة في نصوص قديمة، منشورات سليكي إخوان، طنجة، المغرب، 2001، صص.36،37.
 - 18- محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي، ص.30.
 - 19- المرجع نفسه، ص.28.
 - 20- زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي، ص.22.
 - 21- المرجع نفسه، ص.22.
 - 22- المرجع نفسه، ص.22.

- 23- العطار حسن، حاشية على شرح إيساغوجي .
- 24- ابن سينا، الشفاء ، العبارة، تح محمود الخضيرى، دار الكتاب العربي ، القاهرة، 1970، ص. 03.
- 25- السيلالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني على شرح الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشيها، المكتبة الأزهرية للتراث، 2010، ص. 175. ينظر كذلك : الصبان محمد بن على، حاشية على شرح السلم للملوي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، 1938، ص. 50.
- 26- الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام، ص. 86.
- 27- الصبان محمد بن على، حاشية على شرح السلم للملوي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، 1938، ص. 50.
- 28- الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام ، ص. 86.
- 29- الإبيجي، شرح الغرة، ص. 116.
- 30- الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام، ص. 86.
- ينظر كذلك " السنوسي، مختصر في فن المنطق، ضمن حاشية البيجوري على مختصر فن المنطق، مطبعة التقدم العلمية، مصر ، 1321هـ، ص. 25.
- يقول السنوسي: ((وهذا كعين ماء نصفها بالشرب منها بمعنى انه شرب أو يشرب منها ولا شك أن الشرب بهذا المعنى وصف لها لا للشارب منها والشرب الذي اتصف به الشارب إنما هو الشرب الذي اوجب له كونه شاربا لا مشروبا منه)).
- 31- الأنصاري زكريا، شرح على إيساغوجي، صص. 29، 30.
- 32- المقصود بالعلة العادية العلة الطبيعية، ولعل اشتهر لدى الكثير من الشراح المتأخرين تسمية الدلالة الطبيعية بالدلالة العادية، ينظر محمد جعيط، منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح، ص. 45.
- 33- محمد جعيط، منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح، مطبعة النهضة نهج الجزيرة، تونس، 1921، ط1، ص. 46.
- 34- ملاحظة هناك من يسمي هذا النوع من الدلالة بالدلالة التامة ينظر محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي، ص. 28.
- 35- الصبان محمد بن على، حاشية على شرح السلم للملوي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، 1938، ص. 50.
- 36- المرجع نفسه، ص. 50.
- 37- السيلالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني على شرح الشمسية ، ص. 176.
- 38- محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي، ص. 28.
- 39- الدسوقي، حاشية على شرح الشمسية ، ص. 177.
- 40- القرافي، شرح تنقيح الفصول، مكتبة البحوث والدراسات بدار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1998، ص. 26.
- 41- أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفاعلية الحوار، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران، 2004، ص. 76.
- 42- أبو البركات البغدادي، المعبر في الحكمة، ص. 8.
- 43- الجاحظ أبو عثمان، البيان والتبيين، ضمن مجموعة الجاحظ الكاملة، قسم الدراسات في دار نبلوس، إشراف غسان شديد، بيروت ، لبنان، 2005، ط1، ج15، ص. 74.
- 44- أبوحيان التوحيدي، المقابسات، تح حسن السندي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط2، 1992، ص. 145.
- 45- الجاحظ أبو عثمان، البيان والتبيين، ج1، ص. 78.

- 46- المرجع نفسه، ص.76.
- 47- جان مارتيني، عملية التواصل الظرفية، السياق والقصد، ضمن كتاب التواصل نظريات ومقاربات، تر. عز الدين الخطابي وزهور حوتي، منشورات عالن الترية، المغرب، ط2007، 1، ص.108.
- 48- أبوحيان التوحيدي، المقابسات، ص.145
- 49- ينظر، جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دمشق، مطبعة الجليل، ط1، 1980، ص.57.
- 50- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح ياسين أيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان 2002، صص، 272، 273.
- 51- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، 273.
- 52- الفارابي، الحروف، ص.141.
- 53- الصفوي، شرح الغرة، تح، ألبير ناصر نادر، دار المشرق، -لبنان، ص.127.
- 54- المرجع نفسه، ص.127.